إمارة المؤمنين و أثرها في إقامة الدين من خلال دورفقهاء المغرب في تقويم الأداء التديني عبر التاريخ

خليل محاح
دكتوراه من جامعة ابن طفيل
القنيطرة

ملخص:

على قدر التقدم الإنساني في شتى الميادين يظهر لنا الخصام الكبير بين التدين وثماره في الواقع المعيش باعتبار الأداء التديني سلوكات وممارسات تعبدية تلازم المسلم في حياته وسيره إلى ربه جل في علاه، وهذا الأداء التديني هو تنزيل لأحكام الدين ومبادئه بما أنه جانب آخر غير الدين نفسه المحفوظ والمتسم بالكمال وعدم النقص احتاج ويحتاج في كل عصر إلى تدخل الفقهاء لإصلاح وتقويم حركة التدين بالمجتمع عبر التاريخ؛ ومن هذا المنطلق تظهر أهمية وراهنية البحث، والحق أن تحقيق التدين في الأرض تعتريه أوجه من مقاربة الكمال أحيانا؛ من خلال تحقيق ثمراته المرجوة سيما في القيم والسلوك والأخلاق اليومية؛ وأوجه أخرى أصبحنا اليوم نعيش خلالها فصاما كبيرا بين التدين والتصرفات اليومية للناس في شتى المجالات فاحتاج إلى الإصلاح والتقويم من لدن الفقهاء في صلتهم بالعامة.

ويأتي ذلك في كون الفقهاء نواب أمير المؤمنين في تنزيل أحكام الدين، وضبط تدين العامة، ومعالجة صنوف الاختلال في ممارساتهم للدين في الواقع

Abstract :

Religious observance encompasses the devotional behaviors and practices that accompany a Muslim throughout their life and their journey toward the Almighty Lord. This religious practice gives expression to the religion's rules and principles—distinct from the religion itself, which remains preserved and characterized by perfection and flawlessness. Throughout history, this practice has required—and continues to require—the intervention of jurists to reform and correct the trajectory of religious observance within society. From this perspective, the importance and relevance of this research become evident; the reality is that the lived expression of religiosity on earth sometimes falls short of the ideal, particularly regarding the realization of desired outcomes in daily values, behavior, and morality. Today, we observe a significant gap between religious observance and people's daily conduct across various spheres, necessitating reform and assessment by jurists in their engagement with the public.

This religious role played by Islamic jurisprudence scholars stems from their responsibilities...

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه، وبعد؛

فقد جعل الله تعالى هذه البلاد المغربية بلاد علم وقرآن، وخصها بالمكرمات الربانية، وجعل أمر إقامة الدين وشعائره منوطا بإمارة المؤمنين، والتي خص الله بها هذه البلاد وجعلها أمر رشد وتآلف وصمام أمان ورعاية للحقوق والواجبات.

وعبر التاريخ المغربي الممتد لقرون سارت إمارة المؤمنين ومؤسسة العلماء في تواز تام، فالعلماء هم نواب وخلفاء أمير المؤمنين في إقامة ورعاية مصالح الدين بين الناس.

وقد خلق الله الإنسان للعبادة والطاعة، وأناط به أمانة التكليف، واختاره وفضله على سائر الكائنات تفضيلا، واختار الله شريعة الإسلام الخاتمة للأديان، وسيدنا محمدا -صلى الله عليه وسلم -نبي الهدى والرحمة، المبعوث للعالمين بشيرا ونذيرا، خصه الله بالشريعة الغراء الحاملة لعناصر الكمال والصلاحية لكل زمان ومكان، والمستوعبة للتطورات والمستجدات على جميع الصعد.

وقد وكل الله تعالى أمر إجابة سؤال السائلين، وتحقيق التدين، وسريان التكليف الشرعي في الأرض إلى العلماء سيما الفقهاء منهم، باعتبارهم نواب أمير المؤمنين في هذا، كما أن الفقه هو المعيار الضابط لتصرفات المكلفين، ومن تأمل في هذا السياق تراثنا الفقهي المالكي الضخم، وقارن حصيلة هذا التراث وصلته بإصلاح الواقع الديني في مختلف الفترات بما تشهده الساحة اليوم من مَرَج في باب الفتوى والاجتهاد-في أحايين عديدة- في ظل التحولات المجتمعية وما يرافقها من الانفتاح الاعلامي الرهيب وكونية المجتمعات والعادات والثقافات الانسانية، وما تمر به أيضا الأمة المغربية اليوم من رهانات أدرك أن موضوع واقع التدين والتعبد بالخصوص حري بالمناقشة والمباحثة؛ إن على مستوى الصلة بين التعبد والقصد في الواقع، أو على مستوى دور الفقهاء الأجلاء في رصد المخالفات للتدين، وتقويمه وإرشاد المتدينين، ومن تأمل في هذا السياق تاريخ المغرب العريق وموقف العلماء والفقهاء من التدين في كل فترة من الفترات، أو عصر من العصور؛ وقف على إسهامات كبيرة لهؤلاء الفقهاء الأجلاء، سواء تعلق الأمر بالفتوى والاجتهاد، أو التدريس والتأليف، أو الوعظ والخطابة، أو المشاركة في الحياة العامة.

ولما كان هذا الإنسان هو المحور الذي يدور حوله هذا التشريع الإسلامي، لذا كرمه الله –تعالى-وخلقه في أحسن تقويم، وسخر له ما في السماوات والأرض، وأسبغ عليه من النعم الظاهرة والباطنة؛ فإنه أيضا هو المنوط به أمر التعبد

والتكليف، الذي بعث الله من أجله الرسل والأنبياء، وخصهم بمعتقد واحد، وشرعة ومنهاج لكل واحد منهم تبعا لتغير الظروف والأحوال.

والحق أن تحقيق التدين في الأرض تعتريه أوجه من مقاربة الكمال أحيانا؛ من خلال تحقيق ثمراته المرجوة سيما في القيم والسلوك والأخلاق اليومية؛ وأوجه أخرى أصبحنا اليوم نعيش خلالها فصاما كبيرا بين التدين والتصرفات اليومية للناس في شتى المجالات الأمر الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع الموسوم ب: دور فقهاء المغرب في تقويم حركة التدين عبر التاريخ، وهو موضوع عريض متعدد الجوانب ويجعلنا نطرح السؤالات الآتية:

كيف أسهمت إمارة المؤمنين عبر التاريخ بالمغرب في حفظ أمانة الدين؟

ما الصلة بين ما توصل إليه العقل الإسلامي الفقهي الأصولي في باب المقاصد الشرعية الأخلاقية وواقع التدين اليوم؟

أي دور للعلماء في صلتهم بثابت إمارة المؤمنين بالمغرب عبر التاريخ في هذا السياق؟

وما مجالات تدخلهم في تقويم التدين؟ ,أي أساليب استخدموها في تقويم التدين؟ وما النصوص الكفيلة ببيان دور العلماء الفقهاء في هذا المجال؟ وما الشواهد الدالة على ذلك من الفقه النظري والنوازلي التطبيقي؟

هذا شطر من الأسئلة العميقة التي يجيب عنها هذا البحث في ثناياه من خلال سعيه إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- بيان الارتباط الكبير بين إمارة المؤمنين ومؤسسة العلماء بالمغرب عبر التاريخ.

-تشخيص الواقع من الناحية الدينية ومحاولة معالجة أشكال الخلل الموجودة به سيما من ناحية القيم والأخلاق

-محاولة الإسهام في القضايا الراهنة المتصلة بإصلاح وتقويم التدين والتركيز على أثره في الحياة العامة من خلال أراء واقتراحات تفيد التدين أفرادا وجماعات ومؤسسات...

-التمثيل بنماذج واقعية في تاريخ المغرب من انخراط العلماء في صلتهم بإمارة المؤمنين في قضايا التدين الراهنة بنصوص وشواهد وإسهامات عملية...

-بيان الاتصال بين الفقه والحياة اليومية وأنه لم يكن في يوم من الأيام فصام بينهما في تاريخ المسلمين

-بيان علاج الفقه لكثير من الأزمات القيمية والنفسية من خلال تركيز الفقهاء المغاربة على هذه القضايا في تآليفهم وفي صلتهم بالواقع والناس

-إرجاع المكانة لتحقيق علل ومقاصد العبادات وإيضاح أثرها في الشأن العام المتعلق بالفرد المسلم

-بيان تحقيق الفقه الإسلامي سيما المالكي منه للوحدة بين المسلمين في السلوك والمعتقد والتصرف اليومي تحت غطاء إمارة المؤمنين الحاضنة للعلماء والحامية للدين والملة والضامنة لإقامة الشعائر الدينية.

ولتحقيق هذه الأهداف آثرت أن أقسم هذه الورقة البحثية على محورين؛ أتناول في الأول منها الحديث عن التدين بين طرفي الربانية من حيث المصدر و التنزيل الإنساني بملازمة الشعائر والقيم واقعا حياتيا وما يحيط بذلك من إشكالات واقعية، وفي المحور الثاني أقف عند دور فقهاء المغرب عبر التاريخ في تقويم حركة التدين لمعرفة أدوارهم وتدخلاتهم في مجال التعبد خدمة لقضايا الأمة المغربية، مع التركيز الكبير في البحث على دور وتدخلات الفقهاء لإصلاح تدين المجتمع عبر التاريخ من دون إطالة النفس في التعريفات من قبيل التدين والدين مع الاكتفاء بالإشارات الخادمة للبحث في هذا الجانب.

وقبل ذلك جعلت مدخلا تمهيديا في الكلام عن إمارة المؤمنين ودورها في حفظ أمانة الدين.

مدخل تمهيدي: إمارة المؤمنين ودورها في حفظ أمانة الدين.

يتأسس السياق التاريخي بالمغرب على كون نظام الحكم فيها أنه قائم على البيعة الشرعية للإمام؛ من خلال الاختصاص الحصري لأمير المومنين في تدبير شأن الدين ورئاسته المباشرة للمجلس العلمي الأعلى، والذي يعد المؤسسة الرسمية الموكول لها النظر في الأمور الدينية عموما وما يتعلق بالفتوى خصوصا، وهو ما تبينه الخطب السامية الموجهة للعلماء في مختلف المناسبات.

ومن ذلك ما جاء في الخطاب السامي لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، الذي ألقاه بمناسبة إحداث المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية حيث بين فيه الغرض والقصد من إنشاء المجالس العلمية والمهمة العلمية النبيلة المنوطة بها حيث قال: "إننا قبل كل شيء لا نريد -ونحن نخلق هذه المجالس العلمية- لا نريد من ذلك أن يفسر الزائر للمغرب أو الجاهل بالمغرب أن يفسر ذلك بأن المغاربة أصبحوا يجهلون دينهم وأمور دينهم، كلا، بل هدفنا قبل كل شيء هو أن يعلم الخاص والعام أننا نريد المزيد من العلم، ونريد المزيد من الاستقاء من مناهل العلم، ونريد المزيد من جعل العلم والسنة النبوية وتفسير القرءان الكريم؛ كل هذا يساير العصر بل يساير الشره والنهم، الذي يشكو منه الشباب المغربي بكيفية خاصة، والشباب الإسلامي بكيفية عامة".

وقد اكدت العديد من الخطب السامية الملكية على ضرورة الجمع بين رعاية الدين ورعاية الدنيا، من ذلك خطاب جلالة المرحوم الحسن الثاني: «كان الإسلام ولا يزال أهم مقومات الشخصية المغربية، وكانت وحدة العقيدة والمذهب التي من الله بها على المغرب منذ القدم، الأساس المتين الذي قامت عليه وحدة الأمة، والعامل الفعال الذي ضمن لها

التماسك والاستقرار، وجعلها بمأمن من التفكك والانقسام اللذين أصابا كثيرا من الأمم الأخرى، ولهذا وذاك حرص ملوك مختلف الدول التي تعاقبت على المغرب على العناية بشؤون الإسلام وإجراء العمل بأحكامه، والذود عن عقائده، ونشر تعاليمه الصحيحة بين الناس، ليكونوا على بينة وبصيرة من أوامره ونواهيه في كل ما يرجع إلى أمور دينهم ودنياهم على حد سواء، ولا يزال عالقا بالأذهان ما قام به في هذا المضمار والدنا المقدس صاحب الجلالة محمد الخامس طيب الله ثراه، من جليل الأعمال، وما بذله من حميد الجهود، في سبيل الحفاظ على المقومات الإسلامية وترسيخها في نفوس الأمة، وتطهيرها من كل ما شاب صفوها من زيغ وبدع، وقد سرنا منذ ولانا الله مقاليد الأمة على النهج القويم الذي خطه أسلافنا المنعمون، متذرعين لبلوغ الغاية المتوخاة بالأساليب التي تقتضيها روح العصر الذي نعيش فيه، ويستلزمها التطور الحاصل في شتى الميادين» .

مفهوميا، فإن جميع مسائل باب إمارة المؤمنين مندرجة في باب السياسة الشرعية، والتي يجعلها الفكر الاستشراقي الأوروبي مدخلا مهما لفهم الفكر السياسي الإسلامي والمرتكزات التي تقوم عليها الدولة الإسلامية؛ فالمؤلفات الصادرة في هذا الباب هي وصف للواقع السياسي السائد زمن مؤلفيها من جهة، حيث جاء هذا الوصف دقيقا ونظريا من غير إشارة إلى الأعلام أو الزمان والمكان، وهي في الآن نفسه تأصيل وتأسيس للقانون العام المرتبط بالدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

وقد عرفت الإمامة العظمى تعريفات عدة، ومنها تعريف الماوردي (ت 450 ه) قائلا: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا»[1]، وقال ابن خلدون (ت 808 ه) في سياق تعريفه للإمامة: «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[2]. وقد اعتنى العلماء قديما وحديثا بأمر إمارة المومنين، وأود الإشارة أن الاهتمام بهذا الباب العظيم من الفقه – بغض النظر عن الظروف الزمنية السياسية المسهمة في تشكل مباحث هذا الفرع الفقهي- ما كان لها أن تتحقق إلا بفضل فقهاء مالكية أجلاء وجهود أعلام أفذاذ بهذه البلاد، ووعيا منهم بقيمة هذا الباب وارتباطه بمصالح الدنيا والدين، فقد اهتموا بالسياسة الشرعية وبينوا وبسطوا للعامة فقهها وأحكامها من خلال التآليف العديدة والفتاوى المفيدة.

[1] أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى: 1409هـ/ 1979م، منشورات مكتبة دار ابن قتيبة-الكويت، ص: 3.

2 عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الطبعة الأولى: 1424ه/2004م، منشورات دار الفكر -بيروت، ص: 204.

ومن المعلوم أن إمارة المومنين في بلدنا قائمة على أسس شرعية أصيلة مستمدة من القرآن الكريم، خصوصا من آياته المحددة لموجب البيعة ولزوم طاعة ولي الأمر والتمسك بوحدة الأمة، وانطلاقا من السنة النبوية القولية والعملية وسنة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، سواء منها المؤكدة لما نص عليه القرآن الكريم أو المبينة والمفصلة لما أجمله القرآن الكريم أو المخصصة لعامه أو المقيدة لمطلقه، وكل تلك الأضرب الاستدلالية غايتها التأصيل لنظام الخلافة والإمارة والعقد الذي يجمع بين الراعي والرعية، تحقيقا لكل ما فيه مصلحة البلاد والعباد سواء منها الدينية والدنيوية، اعتبارا للمقاصد التي تروم صلاح الفرد والمجتمع في عاجله وآجله، ومن هذا المنطلق فإن طريقة تدبير الشأن العام وممارسة الخلافة يشمل حماية الدين وسياسة الدنيا، مما يجعل ولي الأمير يحظى بشرف الجمع بين الحسنيين على أساس عقد البيعة المبرم بينه وبين المبايعين له، وهو بذلك يسوس رعيته ويدبر شأنها الديني والدنيوي في إطار مقتضيات العقد الذي يجمع الطرفين وهو عقد مقدس شعاره الصدق.

هكذا إذن يظل أمر العناية بتدين العامة وصلته بإمارة المؤمنين جانبا مهما يكشف صورة مشرقة عن التعلق بين عامة الشعب وأمراء المؤمنين بها؛ فهي متصلة بواقع الناس وتدينهم.

المحور الأول: التدين بين طرفي الربانية وثمار التنزيل الإنساني في الو اقع اليومي

يهدف هذا المحور الأول من الموضوع تسليط الضياء على التدين كفعل إنساني مجتمعي غايته تحقيق مقاصد إمارة المؤمنين من الأمن النفسي والرحمة والتراحم وسائر المقاصد التي جاء من أجلها الدين كوضع سماوي رباني؛ وسيركز المحور على مفاهيم ترتبط بالدين والفرق بينه وبين التدين وحال التدين البشري بين الكمال والقصور، وذلك على النحور الآتي:

أولا: الدين بين الربانية والإنسانية

ترجع المعاني اللغوية لمفردة الدين إلى الخضوع والاستسلام والجزاء والطاعة...ورد في مختار الصحاح" الدين أيضا الجزاء والمكافأة يقال: دانه يدينه دينا أي جازاه. يقال: كما تدين تدان أي كما تجازي تجازى بفعلك وبحسب ما عملت. وقوله تعالى: «إنا لمدينون» أي لمجزيون محاسبون ومنه الديان في صفة الله تعالى. و المدين العبد و المدينة الأمة كأنهما أذلهما العمل. و دانه ملكه وقيل منه سمي المصر مدينة . و الدين أيضا الطاعة تقول: دان له يدين دينا أي أطاعه ومنه الدين والجمع الأديان ."[1]

[1] محمد بن أبي بكر الرازي مختار الصحاح تحقيق يوسف الشيخ محمد، بيروت المكتبة العصرية ط 5، 1420هـ/ 1999م، ص 110.

ولما كان من الخصائص العامة للشريعة الربانية؛ فإن الدين يستمد هذه السمة من ربانية هذه الشريعة؛ وربانية الفقه باعتباره عملا وتدينا؛ وذلك باعتباره فرعا من فروعها، وكان مرادفا لها عند الإطلاق في الصدر الأول، ثم إن "الله سبحانه الذي خلق الانسان وجعله خليفته في أرضه ليعمرها إلى حين، ثم يحاسبه على ما قدمت يداه فيجازيه على ذلك لا يترك هذا الإنسان بدون تشريع ينظم حياته"[1]؛ فالدين باعتبار ربانيته هو النُّظُم التي شرعها الله تعالى أو شرع أصولها وترك للمجتهدين عبر الأعصر الكشف عن الأحكام الشرعية، ومصدره الله تعالى لأن أحكامه في الأصل اجتهادات أصلها الوحيين.

وإذا كان الدين ربانيا فإن الغاية التي جاء من أجلها غاية إنسانية؛ ولذا فإن الفقه يلتقي فيه طرفان لا ينفكان وهما سمتي الربانية والإنسانية، ويدل على ذلك أمور منها أن الغاية من أحكام الدين أن يأخذ بها الانسان في علاقته بربه وعلاقته بالمسلم، وعلاقته بأخيه الإنسان، وصلته بالحياة والكون من حوله، ويؤكد ذلك أقسام المادة الفقهية التي شكلت نهجا مشابها عند المؤلفين في بناء الكتب الفقهية، و إن ربانية المصدر تجعل الدين الاسلامي دينا إنسانيا عادلا ليس فيه هوى ولا تحيز.

إن إنسانية الدين تكمن في التنزيل والاجتهاد ومراعاة واقع العبد وأحواله الانسانية المتجددة لأن الشرع كله بما فيه الفقه باعتباره أحكاما تتعلق بالإنسان أصله رب العالمين، وسمة الربانية هذه في هذه الأحكام الفقهية جعلت منها أحكاما تناسب الفطرة الانسانية، وتظهر الرابطة هنا بين إنسانية الدين وربانيته في تقبل المسلم لأحكامه وتنزيلها بقبول وترحاب، وعدم التمرد عليها، لكونه يعلم أنها من اللطيف الخبير الذي يعلم حال الإنسان وما يصلحه في العاجل والآجل، ومن هذه الصفة اكتسب الفقه بكونه منبع التدين والعيار الحاكم على تصرفات المكلف الهيبة والاحترام لدى الإنسان الذي يحترم الفقه والفقهاء؛ ومن تأمل كتب الأجوبة والنوازل الفقهية لفت نظره عبارات السائلين التي تفوح احتراما وتقديرا للفقهاء عند سؤالهم من قبيل:" سيدي رضي الله عنكم" و " سيدي جوابكم في مسألة..." و" سيدي نفع الله بكم وأبقى للمسلمين بركاتكم" وغيرها من عبارات الهيبة والتقدير للفقهاء النابعة من تعظيم الفقه ومصادره وأهله.

وهذه الصلة بين الربانية والإنسانية من أبرز صورها أيضا ما تميز به الفقه باعتباره المحور الإنساني في الدين والشرعة الربانية حديث الفقهاء وأهل الأصول عن صفة الإنسانية الملازمة للإنسان، وأثرها في العقود والمعاملات، وأنها تتعلق بها

[1] محمد مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي، بيروت دار النهضة العربية، 1405هـ/ 1985م، ص 21.

الأفعال ومعها الخطاب، ومن صورها أيضا أن القرآن الكريم لم يوح لأمة واحدة، أو لعصر واحد؛ بل تعاليمه متسعة اتساع الزمان والمكان، وبذلك تسع الإنسانية نفسها.

ولما كان أهم ما يُميز الدين الحنيف نزعته الإنسانية، وميله نحو تحقيق مصالح هذا الإنسان المكلف وإسعاده، ومراعاة طاقاته، وقدراته العقلية والبدنية، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى كان من سمات الفقه باعتباره مكونا أبرزا للدين سمة الواقعية، ولما كان هذا الفقه نتاج تفاعل الواقع والنص والاجتهاد؛ فإن الفتوى المقاربة لموضوعات التدين هي من أوائل فروع الفقه التي انطلقت مع بداية نزول الوحي، ثم تطور الأمر إلى أن آل إلى هذه المعرفة الفقهية المتراكمة عبر القرون السالفة، سيما التآليف في الفقه النظري والتطبيقي المالكيين؛ فإن الغرض من ذلك كله هو تحقيق مستوى يقارب الكمال في التدين، وذلك لإصلاح الخلق في العاجل والآجل مراعاة للمقاصد التي قصدها الشارع من خلال وضع الأحكام والتكاليف.

هكذا إذن تجلي هذه السمات للدين قيمة الإسلام السامية وأنه مناهض لكل الأفكار والتيارات الهدامة الداعية إلى تحييد الدين عن الحياة والواقع، أو التي تبرز نموذج المجتمعات غير المسلمة باعتبارها أكثر تحضرا وانفتاحا من حيث القيم وأساليب التعايش، أو التي تعد الدين نوعا من القيود الممارسة على الحريات الفردية والجماعية.

ثانيا: الفرق بين الدين باعتباره حائزا للكمال والتدين البشري بين أوجه الكمال ومظاهر القصور

سبقت الإشارة إلى ثنائية الربانية والإنسانية في الدين باعتباره وضعا إلاهيا سائقا لذوي العقول والفطر السليمة إلى الفلاح في العاجل والآجل، وأن الفقه من أبرز مكونات الدين، وغاية هذه الثنائية تحقيق التدين السليم؛ غير أننا نلحظ اليوم في الواقع الفكري والتعبدي خللا كبيرا في التمييز بين الدين والتدين، و لا أقصد على مستوى التصور فحسب؛ والذي يركز عليه كثيرا في بيان الفرق بين الدين والتدين؛ بل أيضا على مستوى الممارسات التعبدية، وأنماط التدين والسلوكات المخالفة للدين والأفكار والتوجهات الشاذة والانحرافات الباطلة والتأويلات المغرضة الباطلة والتي كثيرا ما تنسب إلى الدين نفسه ومصادره، وذلك من خلال الخلط بين ممارسات مسلمي كل عصر أو مصر وبين الدين نفسه، فظهر إذن أن الخلل يجوز الفهم والتصور لمفهوم الدين إلى التطبيق اليومي والممارسة التعبدية ولحاظ المسلمين واعتبار الممارسة التعبدية والقيمية السلوكية هي الدين نفسه.

إن الدين شرعة ومنهاج رباني المصدر إنساني التنزيل محفوظ محاط بعناية الشارع الحكيم، أما التدين بالاعتبار والفهم السابق الذكر فهو تصرفات بشرية يعتريها الفتور والضعف والخلل الذي هو من شيم العمل البشري؛ ولذلك كان الفقه علما متجددا باعتباره ينمو ويتطور ضمن حركية المجتمع.

كما أن مفهوم الحفاظ على الدين عند العامة يعرف بدوره اضطرابا؛ إذ ليس كل حفاظ على العبادات تدينا كاملا، فالخلط في التداول والاصطلاح ينجم عنه أثر في البناء المعرفي النسقي لقضايا التدين؛ إذ الخلاف في الفكر وتحديد المسمى ينجم عنه خلاف في الواقع والتنزيل.

ثالثا: ثمار التدين السليم

لما كان الدين وضعا إلاهيا غايته إسعاد الإنسان وتحقيق أمنه النفسي وإشباع روحه ليحيا حياة كريمة قواهما الرضا النفسي الداخلي وحسن القيم والسلوك الخارجي ونفع نفسه وغيره، ومتخليا عن قيم الأنانية والفردية، ومدركا أن مصالحه من ضمن مصالح مجتمعه، ولما كان الأمر على هذا النحو امتاز الدين بصبغة الإنسانية والتي هي اتسام موضوعاته التي انقسم إليها بالطابع العملي الحياتي؛ فهي لا تخرج عن كونها تنظم صلة الفرد بربه وبنفسه وتضمن حقوقه، وتؤطر معاملاته وعقوده، وتضمن تماسك أسرته، ومنها تشريع العبادات التي تنظم علاقة الفرد بربه، وتحقق الاشباع في جانبه الروحي، وتبعده عن القلق والأزمات النفسية، وتجعله آمنا مطمئنا في اتصال بربه في أغلب الأوقات ليحيا حياة إنسانية كريمة في العاجل والآجل، ومنها أيضا الواقعية في الأحكام و البعد عن الافتراض للمسائل أو التقديرات الفقهية وهي تقدير المعدوم موجودا أو تقدير الموجود معدوما؛ وإن وقع ذلك فهو من باب التمثيل لصور الفروع في المتون الفقهية ويكون نادرا.

المحور الثاني: دور الفقهاء في تقويم الأداء التديني، نماذج للدراسة والاستمداد

يسعى هذا المحور الثاني من البحث إلى تحديد مسمى تقويم التدين ومجالاته وأساليب هذا التقويم من خلال التأكيد على الدور الكبير للفقهاء بالمجتمع المغربي عبر التاريخ سيما ما يتعلق بدورهم في الإصلاح الديني ومن جانب تقويم التدين اليومي للناس؛ إذ يفرض وجودهم بالمجتمع أمانات منوطة بهم حملها الله إياهم من أجلها بيان الدين بيانا شافيا كافيا وحفظ العامة من كل أشكال الفتن الفكرية والتي يكون لها كبير أثر في التعبد باعتباره مكونا أساسيا في الأداء التديني، من أجل ذلك انبرى ولا يزال هذا الدور الكبير للفقهاء بالمجتمع المغربي للاضطلاع بهذه المهمات الجسام حفظا للدين من تأويل المبطلين وجسارة الجاهلين، واستلهاما من الماضي لتشييد الحاضر والأمل المستقبل نقف مع نماذج مشرقة من التاريخ المغربي لفقهاء أجلاء في تقويم حركة التدين بما يسمح به حيز هذا البحث.

وتبرز للناظر في واقع الأداء التديني المعاصر إشكالات عظام ترتبط بواقع التدين المعاصر؛ فعلى مستوى الفهم والتصور فعل التطور الإعلامي الرهيب فعلته في فرض وإشاعة فهوم حول جدوى وفعالية الدين نفسه في السياقات

المعاصرة المتطورة، وفي ضوء صراع المرجعيات والقيم الإنسانية في عصر كونية العادات وانفتاح المجتمعات، مما دفع البعض إلى الدعوة إلى تحييد الدين عن الحياة العامة باعتباره يتناول ما هو فقهي محض ولا شأن له بالحياة العامة.

أما على مستوى الأداء التديني فرغم كثرة المادة العلمية والإرشاد والتوجيه الديني والتعاون بين مؤسسات التربية والتنشئة والمؤسسات الدينية إلا أن الملحوظ للقاصي والداني هو أن العبادات صارت في أدائها من الأداء القصدي الذي يؤتي ثماره في الحياة العامة إلى مجرد فعل تقني شكلي صوري خال من الروح المقاصدية، أضف إلى ذلك خروج جانب من هذا الأداء التعبدي عن التمذهب بالمذهب الرسمي مذهب مالك -رضي الله عنه-في هيئات العبادات وفروع الفقهيات.

غير أن أهم ما يلفت الانتباه في إطار هذه الإشكالات في مجال التدين المعاصر هو أمر جسيم يتصل بالفصام الكبير بين التدين كقيام بالشعائر التعبدية وثماره في الواقع المعيش؛ إذ نلحظ اختلافا بينا بين التدين المعاصر ومقاصد العبادات التي شرعت من أجلها سيما المقاصد الأخلاقية والتي تظهر لنا بشكل كبير اتصال الدين بالحياة ونجاعته في حل المشكلات والأزمات النفسية والقيمية ورعاية الحق والواجب وتنظيم الشأن العام؛ ونتيجة لهذا العطب السالف الذكر صار التدين في معظمه في باب التعبد إلى صور وهيئات حركية تقنية خاوية من الروح والمقصد التربوي، والحرص على الترنم بالأذكار والأوراد بعيدا عن المقصد الأسنى الذي هو صلاح القلب وصلاح القيم والسلوك.

هذه الإشكالات وغيرها المرتبطة بالتدين لا شك أنه لا يخلو منها أي عصر من العصور باعتبار الحاجة إلى تقويم التدين لدى العامة تظل قائمة في كل آن وحين، فاحتيج أمام هذا الوضع إلى الفقهاء باعتبارهم أنجم الأمة ومن يأخذ بأيدي العامة ليستبين لهم سبيل الرشاد والتدين الحق القويم.

أمام هذا الواقع السالف الذكر يبرز الدور الكبير للفقهاء بالمجتمع، وتكون الحاجة ماسة إليهم من لدن العامة في معالجة وتقويم قضايا التدين مما هو موكول لهؤلاء الفقهاء من الأمر ببيان الدين اقتداء بالبلاغ النبوي المصطفوي.

والمراد بالفقهاء في البحث فقهاء الأمة المغربية المالكية منذ دخول المذهب إلى هذا القطر فهم مجتهدون في إطار الفتوى داخل المذهب لاتصالهم بالمجتمع، وطبيعي أن يكون من ضمن اجتهادهم هذا تقويم الأداء التديني عبر التاريخ والذين أسهموا فيه ويسهمون من خلال الإرشاد والتوجيه والتعليم ومنابر الخطاب الديني ومناسبات الانخراط والمشاركة في قضايا المجتمع وهمومه بما للدين نفسه من مكانة في نفوس المسلمين.

ويشهد لعمل هؤلاء الفقهاء وواجباتهم بالمجتمع النصوص الشرعية الداعية إلى طاعة الإمام الأعظم والنصح له ومعاونته، وأن ذلك من اختيارات الأئمة الفقهاء المغاربة في باب إمارة المؤمنين والتي أرسوها منذ قرون ثابتا من ثوابت البلاد بفعل اختياراتهم واجتهاداتهم. أضف إلى ذلك:

-الأمانة العلمية والمسؤولية الأخلاقية لهؤلاء الفقهاء لدورهم الكبير بالمجتمع

-العامة أمانة في أعناق هؤلاء الفقهاء لذا فإن دورهم من الرسالة النبوية في بلاغ الدين والتزكية والتربية والتعليم

- اعتبار الفقهاء أن العامة غايتهم وشأنهم وهم القصد من الخطاب فلابد أن لا يفتنوا، ويلزم أن يصل إليهم الدين كما هو، وأن يحققوا التدين الصافي الذي أراده الله تعالى لهم في حياتهم.

وبعد التوطئة لهذا المحور بذكر الإشكالات الأبرز للتدين المعاصر نقف مع نماذج وأعلام من تاريخ المغرب لفقهاء أجلاء من خلال إبراز تدخلاتهم في تقويم الأداء التديني للعامة، والتنويه بمناهجهم وأساليب تدخلهم مع نصوص شاهدة على عملهم هذا، وهذه النصوص الشاهدة نوردها من تآليفهم الفقهية النظرية، أو المدونات الفقهية النوازلية التي تعكس الدور الكبير للفقه في تقويم التدين باعتبار هذه النصوص النوازلية أيضا وثائق تاريخية عاكسة لأحوال المجتمع الذي عاش فيه الفقيه زيادة على صبغتها الفقهية، نقف مع هذا كله وفق العناصر الآتية:

أولا: العناية بموضوع تقويم التدين في التآليف الفقهية حيث نجد هذا الأمر باديا في مقدمات التصانيف التي وضعها الفقهاء مبينين أن الغاية من وضعها خدمة قضايا التدين الإنساني ومحاولة إصلاح الإشكالات والخلل الذي يعرفه التدين، وللتأكيد على هذا المعطى نسوق المثال الآتي للعلامة المالكي ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) الذي يعبر عن هذا المعطى في مقدمة رسالته حيث يقول:"قد أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما ينتفع به إن شاء الله من رغب في تعليم ذلك من الصغار ومن احتاج إليه من الكبار وفيه ما يؤدي الجاهل إلى علم ما يعتقده من دينه ويعمل به من فرائضه ويفهم كثيرا من أصول الفقه وفنونه ومن السنن والرغائب والآداب"[1]، ونجد في هذا السياق الفقه النوازلي يشارك الفقه النظري في الدعوة إلى الحفاظ على الدين و الاجتهاد في التكاليف الشرعية [2]

ثانيا: الحرص على تصحيح الفهوم في قضايا التدين مع الحرص على بيان الفرق بين الدين والأداء التديني وذلك من خلال:

-إبراز خاصية الواقعية في الدين وأنه بعيد عن المثالية والتجريد؛ فالشرع الحنيف أوحاه الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام واختاره دينا قيما للعالمين يعد بعيدا عن التجريد ويحتل الواقع الذي يحياه المكلف فيه مكانة كبيرة؛ فقد ضرب الفقهاء المالكية في الواقعية والفقه بالواقع أمثلة كبرى، سواء تعلق الأمر بالفقه النظري في متونهم، أو في

[1] ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، منشورات دار الفكر، ص 170.

[2] ينظر: الونشريسي أحمد بن يحيى: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والمغرب والأندلس، تحقيق محمد حجي وجماعة، لبنان، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1401هـ/ 1981 م. 118/1

مدوناتهم النوازلية، ومثال ذلك ما نجده في مستهل النوازل الفقهية من عبارات " وقعت ببلدنا" أو" نازلة نزلت..." وغيرها من العبارات، ومن هذا الجانب أيضا تصحيح بعض المفهوم خيفة الوقوع في مزالق لا تحمد عقباها؛ فمن باب تقويم التدين ههنا إبراز جوانب الاحتياج الفقهي التي يحتاجها الناس في واقعهم ومعاملاتهم، و من قبيل ذلك التصدي للجهل الكبير بفقه الإمامة العظمى واختيارات الأئمة المالكية الكبار في هذا الباب وما لهذا الفقه من صلة بالحقوق والواجبات؛ ينص في هذا السياق الفقيه المربي المتصوف أبو سالم العياشي(ت 1090ه) على جوانب من هذا في نوازله الفقهية حين تكلم في قضية المتفقهة في عصره و الذين أفتوا بجواز الاعتداء على الغير كرد للظلم حيث يقول:" قال في المختصر: "والمتمالئون وإن بسوط"[1] فكيف المتمالئون بسيف وحجر وعصى، ولو فُتح هذا الباب أن العامة تؤدب وتقيم الحدود؛ لانفتح من الفتنة باب لا يبقى معه دين ولا دنيا، والله حسيب من يجري العوام بأمثال هذه، وقد وقع قبل هذا بسنين فتوى من أمثال هذا المتفقه في قوم قد قتلوا قوما وأكلوا أموالهم ظلما بإحلال قتلهم وأكل مالهم ونهبهم؛ فوقع من ذلك فساد عظيم وفتنة هلك فيها الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد، ولم يحصلوا من ذلك على طائل، وإنما نصب الشرع الحكام ليأخذوا حق المظلوم من الظالم، ولم يبح للمظلوم أن يتعدى هو بنفسه لأخذ حقه لأنه لا يؤمن عليه أن يتعدى في الحكم لنفسه فيأخذ أكثر من حقه، ومن غير مستحقه، وليس لأحد أن يحكم لنفسه، ولو كان أتقى الناس إلا رسول الله- صلى الله عليه وسلم، وأخذه لحقه من ظالمه بلا حكم حاكم حكم لنفسه، نعم له أخذ عين شيئه إن وجده، وقدر عليه، إذ ليس ذلك يحكم إنما هو بمنزلة من وجد ضالته، ولكن بشرط إن أمن فتنة ورذيلة، فلابد من هذا الشرط، وما أفتى به المتفقهون يؤدي إلى الفتنة قطعا، وإلى أخذ غير شيئه، وإلى أخذ البريء عن غيره، وإلى قتل الأنفس في مقابلة أخذ الأموال، وإلى غير ذلك من المفاسد، ولجهلهم بهذا كله يطلقون الفتوى ويقولون: "من أكل متاعك فكل متاعه" وجائز لك قتله"[2].

والواقع أن إغفال العديد من المباحث الفقهية في هذا الباب المرتبطة بالتصور والفهم والاعتقاد ينجم عنه مشكلات وطوام وفتن ومزالق باسم التدين. كما تصدى هؤلاء الفقهاء المالكية في إطار تصحيح حركة التدين بالمجتمع إلى كل أشكال الاعتقادات الفاسدة لما لها من أثر في فساد التدين.[3]

ثالثا: تقويم المخالفات في أشكال وهيئات التعبد للعامة؛ فيحقق هذا كل الجهد الفقهي المالكي النظري والعملي النوازلي، والذي يسعى إلى بناء هيئات تعبدية سنية مالكية مراعية نظر الفقهاء المالكية الأجلاء في تقويم كل الظواهر التي تظهر بين الفينة والأخرى وتعد نشازا وخروجا عن المذهب فيتصدون لها خيفة أن تعرف الاستقرار والثبات مع مرور الوقت

[1] خليل بن إسحاق، مختصر خليل، تحقيق أحمد جاد، القاهرة دار الحديث ، ط 1، 1426ه/ 2005م، ص 229

[2] النوازل الفقهية للعلامة أبي سالم العياشي، بحث خاص مرقون ص 43.

[3] ينظر المعيار للونشريسي 384/2

فتصير من الدين؛ ونستحضر في هذا المقام ما جرى به العمل بالمجتمع وفعل بمحضر الفقهاء من قبيل قراءة الحزب الراتب، والحزب الخاص بالجمعة الذي جرى به العمل عند أئمة المساجد من خلال فصله عن الحزب الراتب وتخصص له سلكة خاصة، والدعاء المعهود بعد الصلوات الجامعة، والأدعية بعد إنهاء الحزب الراتب وغير ذلك مما لزم الحفاظ عليه بتدخل الفقهاء في سياق تقويم التدين كما نجده في نوازل الدعاء الواحد بعد الصلوات، وحكم الدعاء بالبربرية .

رابعا: تقويم قضايا التعبد التي يقوم بها العامة بمحضر الفقهاء؛ من خلال كون فعل الفقيه أمام العامة يعد تبليغا للدين وتقويما لتدين العامة، كما أنه حين يفعل العامة أمامه هيئات وأشكالا من التعبد فإن تدخله يكون تقويما للتدين أيضا، كما أن تراثنا الفقهي المالكي شهد العديد من المناظرات والنقاشات بين الفقهاء وأحيانا بين العامة أنفسهم ويستشهد بأن هذا الفعل قد فعل بمحضر الفقيه الفلاني...

خامسا: الحرص على التمسك بالمذهب الرسمي المالكي مع الحرص على مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع والفرد المسلم بإيضاح الدين ومبادئه وسبيل التدين الأمثل للعامة، الذين هم هَمُّ العلماء فيجب أن لا يفتنوا [1] بالخلافات والنقاشات التي محلها النقاش النخبوي بين العلماء؛ ومن هنا حرص فقهاء المغرب عبر التاريخ على التزام المذهب المختار في القطر، وقد نص المحققون من علماء الأصول أنه يلزم مراعاة المذهب المختار بالبلد وأن هذا ليس من باب التضييق بل هو من باب الوحدة ونبذ الفرقة والتشويش على العامة كما نصت عليه نوازل التدين و حكم الخروج عن المذهب[2]، وفي هذا السياق أيضا جاء نهي الفقهاء عن القراءة بغير الرواية الرسمية في صلاة التراويح خيفة التشويش على العامة.[3]

سادسا: التأكيد على الدور الكبير للبنية الروحية في تشكيل قيم الفرد المسلم؛ حيث أكد الفقهاء المغاربة عبر التاريخ في هذا السياق أن الدين محور أساس في حياة المسلم وأنه مسهم بشكل كبير في تشكيل البنية الروحية للفرد، إذ لا يمكنه العيش للدنيا فحسب بل الدين للدنيا والآخرة معا.

سابعا: التحذير من الاهتمام الزائد بالحياة الرفاهية المادية وأثره على الأبعاد الدينية الروحية للإنسان المسلم؛ حيث أسهم تطور أنماط العيش والرفاهية الكونية في الابتعاد عن الدين وترك قيمه ومبادئه؛ فجاء الدور الكبير للفقهاء في هذا السياق ليوضحوا للناس قيمة التدين ودوره الكبير في هذه الحياة.

---

[1] كلمة سمعتها من معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أ د أحمد التوفيق خلال مشاركتي بالندوة الدولية المنظمة من طرف الوزارة بعنوان الأبعاد الإنسانية في العلوم الإسلامية في مارس 2023 بمعهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، وجاءت العبارة في المحاضرة الافتتاحية لمعالي الوزير حيث قال:" إن العامة هم همنا فيجب أن لا نفتنهم"

[2] ينظر المعيار للونشريسي 161/10

[3] ينظر المعيار للونشريسي 216/1

ثامنا: الربط بين التعبد وقصده وثماره في الو اقع اليومي بإبراز الرؤية الإسلامية المتوازنة بين الدنيا والآخرة و أثرها في القيم والسلوك اليومي-حرص الفقهاء المغاربة المالكية في إطار تقويم المفاهيم المرتبطة بالتعبد على بيان الغاية منه وثمراته المرجوة سيما في باب السلوك والقيم وصولا إلى الترقي بالروحانيات والتربية والتزكية بالعبادات لصلاح الحال والمآل.

تاسعا: تأطير الشأن الديني وحماية حياضه من جسارة المبطلين وتلاعب الجاهلين، وذلك من خلال وقاية المساجد من التشويش وأسباب النزاع والفرقة؛ إذ تتعدد الأدوار التي يقوم بها الفقهاء في هذا الباب من خلال تقويم التدين بصيانة المساجد من كل أشكال الخطاب غير المعتدل، وهو أمر قديم حيث نجد عند الونشريسي في المعيار شواهد له من قبيل منع الجهال من الفتوى والتدريس.[1]

عاشرا: العناية بالخدمات الأسرية والاجتماعية؛ حيث لا حظ الفقهاء عبر التاريخ ان الناس قد يكونون في حاجة إلى العناية والمساعدة الاجتماعية فبرز عندنا في تاريخ الفقه المالكي بالمغرب ما يصطلح عليه بنوازل الهشاشة وهي قضايا فقهية تعبر عن تدخل الفقهاء في تقويم تدين العامة من خلال إثارة الانتباه إلى العناية بهذه الفئة حيث تناولت المدونات النوازلية موضوع الفئات التي تعيش الهشاشة والحرمان بالمجتمع، وما يكون لذلك من أثر على بعض الأحكام الشرعية وتنزيلها، وهذه النوازل ارتبطت في الغالب بالوقف والصدقة وأعمال البر والتطوع من خلال معالجة مسائل من قبيل مسألة متى يجوز سؤال الصدقة حيث قال فيها ابن العطار : من كان معه ما يقوم به لأدنى عيشه لم يجز له أن يسأل وإن لم يكن له شيء فالمسألة له حلال "[(2)].

خاتمة:

في ختام هذا البحث وبعد هذه النظرات والتأملات في أدوار الفقهاء وتدخلاتهم في تقويم قضايا التدين بالمجتمع المغربي عبر التاريخ؛ نقف الآن مع النتائج والآفاق المتوصل إليها على النحو الآتي:

النتائج:

-الدور الكبير الذي قام به الفقهاء بالمجتمع المغربي في إطار إمارة المؤمنين عبر التاريخ في انخراطهم في قضايا المجتمع

-الاتصال الكبير بين المجتمع والفقهاء تحت ظل إمارة المؤمنين في جميع العصور ومسايرة الفقهاء لكل المستجدات

[(1)] ينظر المعيار للونشريسي 502/2.

[(2)] الونشريسي، مرجع سابق، 379/1.

-حاجة الناس إلى الفقه في كل أمورهم الحياتية المتصلة بالدنيا والآخرة

-تعدد الجوانب التي تدخل فيها الفقهاء في إطار تقويم التدين للناس

-الدوافع التي تدفع الفقهاء في هذا الجانب هي الأمانة والمسؤولية والنصح لولي الأمر والحرص على مصالح العامة

التوصيات:

-استلهام هذه الأدوار التي قام بها الفقهاء في تقويم التدين حاليا وعلاج إشكالاته المعقدة المعاصرة

-أهمية عناية البحوث العلمية بقضايا تقويم التدين وإبراز أدوار الفقهاء المغاربة في هذا الباب من خلال الوقوف عند نماذج معينة بالدراسة والتحليل.

والحمد لله رب العالمين.

المصادروالمراجع

- القرءان الكريم المصحف المحمدي برواية ورش عن نافع.
- ابن عبد الله عبد العزيز: معلمة الفقه المالكي، بيروت منشورات دار الغرب الاسلامي، ط1، 1403ه/1983م.
- أبو سالم العياشي، أجوبة فقهية لأبي سالم العياشي، دراسة وتحقيق، بحث مرقون.
- حركات ابراهيم: المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء، منشورات دار الرشاد الحديثة، ط1، 1420ه/2000م.
- خليل بن إسحاق، مختصر خليل، تحقيق أحمد جاد، القاهرة دار الحديث ، ط 1، 1426ه/ 2005م.
- الروكي محمد: منهج الفقهاء المالكية في التعامل مع النوازل الفقهية، بحث منشور ضمن أعمال الندوة الدولية المنظمة بدار الحديث الحسنية "النوازل الفقهية عند المالكية تاصيلا وتطبيقا" بتاريخ :3، 4 جمادى الثانية 1438ه/1، 2 مارس 2017م، ط 1، 2018م ، مطبعة ألوان الريف سلا.
- العلمي علي بن الحسين:نوازل العلمي، تحقيق المجلس العلمي لفاس، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ط1، 1982م/ 1403ه.
- القيرواني ابن ابي زيد، الرسالة منشورات دار الفكر.
- محمد بن أحمد ميارة الفاسي، رسالة في الإمامة العظمى (في أحكام البيعة والتحذير من الخروج)، تحقيق الدكتور عبد الرحيم العلمي، الطبعة الأولى.
- محمد بن أبي بكر الرازي مختار الصحاح تحقيق يوسف الشيخ محمد، بيروت المكتبة العصرية ط 5، 1420ه/ 1999م.

- محمد مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي، بيروت دار النهضة العربية، 1405هـ/ 1985م.
- الناصري أحمد بن خالد : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصا ، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، الدار البيضاء، منشورات دار الكتاب ، 1418هـ/ 1997 م .د ط.
- الونشريسي أحمد بن يحي : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والمغرب والأندلس، تحقيق محمد حجي وجماعة ، لبنان، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1401هـ/ 1981 م.